المصدر: الاهرام
التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٩

# الخطوط الحمراء فى العلاقات المصرية ـ السودانية

أمينة شفيق

ليس سهلا على اى مصرى ان يعيش فى ظل توترات فى العلاقات المصرية السودانية. بل يمكن التاكيد على ان كل المصريين لا يتصورون ولا يتمنون إلا كل الخير للشعب السوداني الشقيق. السودانيون بالذات لهم مكانة خاصة فى ضمير الشعب المصرى. فالعلاقات التى تربط بين الشعبين لاتعود إلى الأمس القريب وإنما تمتد بجذورها إلى الزمان السحيق، ولن تنقطع هذه العلاقات لاى سبب من الأسباب فى اى زمان قادم سواء قرب او بعد. فشريان الحياة الذى يربط بين الشعبين، والحدود المشتركة التى تقع بينهما ثم تلك السوق القديمة التى إخترقت الصحراء ليتبادل الشعبان الخير من خلالها، كل هذه العوامل قربت بينهما ثقافيا وإنسانيا واجتماعيا. فلم يعد من الممكن التفريق بينهما.

ولاشك أن الشعبين معا يفرقان بين ما هو ثابت وما هو متغير. الثابت فى علاقاتهما هى تلك العناصر المقربة بينهما والمتغير هو كل سياسى طارىء على هذه العلاقات. يوجد فى مرحلة ولا يوجد فى أخرى، لكن يستمر الشعبان اصيلين فى تقوية ما بينهما على الأسس التاريخية فى الجوار والتجارة والمصير الواحد للحياة.

منذ السادس والعشرين من شهر يونيو الماضى اتجهت انظار الشعب المصرى إلى الخرطوم، اتجهت إلى مواقع السلطة وليس إلى جماهير الشعب السوداني. تحيط بالسلطة السودانية عدة تساؤلات منذ ان جاءت إلى الحكم فى يونيه عام ١٩٨٩، منذ ذلك الحين تم حل النقابات وفصل الصحفيين واساتذة الجامعات وإغلاق الصحف وحل الأحزاب السياسية و .. و... و إلى درجة ان الأمم المتحدة خصصت للسودان مفوضا خاصا لمتابعة حالات حقوق الإنسان فيه. وبذلك اصبح السودان واحدا من ثمانية بلدان فى العالم يحصل على هذا التخصيص من المجتمع الدولى. بالإضافة إلى أن منظمة العفو الدولية خصصت عام ١٩٩٥ كعام لحماية حقوق الإنسان فى السودان. وفى حدود علمى تنجه كل يوم مئات الالاف من الرسائل إلى الفريق عمر حسن البشيريحتج فيها مئات الالاف من النشطاء فى حركة حقوق الإنسان فى كل بلدان العالم على اوضاع حقوق الإنسان فى السودان.

بالفعل، تدهورت كافة الأوضاع فى القطر العربى الشقيق بحيث لم تتحملها جموع غفيرة من كل طبقات وكل شرائح الشعب السودانى. خرجت اعداد واعداد منهم إلى خارج السودان. رحلت مع هذه الأعداد عناصر من اكفا واندر الخبرات السودانية والتى هى قليلة بسبب التخلف العام الذى يعيشه الإقتصاد السودانى.

نجدهم فى اوروبا ، نجدهم فى كل بلد عربى، اطباء ومهندسين ومترجمين وعمال عاديين ونساء، يبحثون عن العمل ويتمنون اليوم الذى يعودون فيه لبلادهم فى الخرطوم او أم درمان او بورسودان.

اوضاع عامة فى غاية الصعوبة خلقتها سياسات حكومة البشير. وزادها صعوبة ذلك النزيف الجنوبى الذى يمتص بقايا ما يتبقى للشعب السودانى من المقدرات. والذى تصمم الحكومة السودانية على إنهائه بالحديد والنار بدلا من ان تسلك الطريق الديمقراطى الذى يعترف بالتنوع الإثنى والتعامل معه سياسيا وثقافيا. مما زاده تعقيدا وهدد من وحدة التراب السودانى. ويزداد الوضع خطورة مع أوضاع السودان تحديدا ، ذلك البلد العربى الماتح على إفريقيا السوداء. فبدل ان يكون النموذج العربى الإفريقى فى حل مشكلة الفروق الإثنية، باتت الصورة القبيحة فى التعامل معها، فباعد بين العرب والشعوب الإفريقية.

اصبح السودان حالة. وكانت الأنظار المصرية تتجه إليه، خاصة مع وجود ملايين السودانيين فى مصر، يعيشون بيننا عاملين ومتعطلين وهائمين، ما يقع علينا يمر عليهم. لكنهم معنا، لذلك إتجهت انظارنا إلى عاصمتهم لتتابع ما يحدث هناك. ولكن ومع السادس والعشرين من يونيو وبعد احداث اديس ابابا اتجهت الأنظار إلى الخرطوم بشكل مكثف.

يصعب علينا ان نصدق أن حكومة البشير لا تستضيف عناصر الإرهاب او انها لا تدعمهم. فالحكومة التى استطاعت استضافة اكبر رموز الإرهاب الدولى وهو إيلتش رامبريز سانشيز المعروف بإسم كارلوس، لمدة تزيد على ثلاث سنوات والتى سلمته بإرادتها إلى فرنسا سعيا لتحسين علاقاتها باوروبا للتخفيف عن الضغوط الإقتصادية عليها، هذه الحكومة لايمكن إلا أن تكون مستضيفة لعناصر الإرهاب العربى. ولابد أن يعترف الجميع بانها استضافت الإرهاب العربى ثم تركه للعمل من الأرض السودانية إلى الخارج هو تدخل سافر وصريح فى الشئون الداخلية للبلدان الاخرى. فى الحالة المصرية السودانية، تصبح الحكومة السودانية فى موقف ووضع جديدين تماما. فلاول مرة تخرج إحدى الحكومات فى القطرين موقف العداء السافر للحكومة الأخرى وتسمح لعناصر أن تنطلق من ارضها لاغتيال رئيس الدولة الأخرى. من المؤكد أن هذا يخرج عن طبيعة العلاقات المصرية السودانية التاريخية. ولاشك ان فى ذلك إستنفارا لمشاعر الشعب المصرى الذى يحتفظ بمساحة واسعة للعلاقات المصرية السودانية فى وجدانه وعلى أجندته اليومية.

فى مثل هذه الأزمات، تنطلق الكلمات الساخنة والأخرى التى هى فى درجة الغليان، وقد يتم اللجوء إلى كل المنظمات الدولية والأخرى الإقليمية، ويبقى ذلك فى إطار المقبول والمعقول فى هذه الظروف اللامعقولة، لكن يستمر الخلاف فى حدود لاتتجاوز الخطوط الحمراء للطرفين.

وتحدد مجموعة عناصر الخط الأحمر الذى تقف عنده الحكومة السودانية، فهى اولا لابد أن تمتنع عن التدخل فى الشئون الداخلية لمصر وذلك بان تمتنع فعليا عن إحتضان عناصر الإرهاب التى تتحرك من ارضها إلى الداخل. فالحكومة السودانية تواجه الآن عدة جبهات وليس جبهة واحدة، الأولى هى تلك العسكرية الموجودة فى جنوب البلاد والثانية هى تلك السياسة الحادة مع إريتريا، ولايمكن أن تتحمل ثالثة مع مصر خاصة إذا كانت تناطح فى الجبهات كلها باسم الإسلام والشريعة. ولكن يبقى العنصر الحاسم المحدد للخط الأحمر الذى لابد ان تقف عنده الحكومة السودانية وهو اللعب بموضوع مياه النيل.لان هذا الموضوع لا يخص الحكومة المصرية فى المقام الأول ، لكنه يخص المصريين من البداية إلى النهاية. فى حديث الترابى عن موضوع مياه النيل لم يناطح او يعارض او يهدد الحكومة المصرية، لكنه تعدى حدود الحكومات والنظم السياسية وخلافاتها ليس العناصر الحيوية التى تخص الشعوب ومصالحها اليومية الحياتية. فى حديثه عن مياه النيل ، تجاوز الترابى حدوده السياسية وتناول ما هو ثابت فى علاقة الشعب السودانى بالشعب المصرى. وهو ما ليس ملكه، لكنه ملك التاريخ بقدر ما فات منه وبقدر ما هو آت. ولا اظن ان الترابى يغفل الطبيعة المصرية السائدة وهى انها طبيعة فلاحية تعيش على تلك العلاقة الحميمة بين الأرض والماء والجهد الإنسانى.

كما أن للحكومة المصرية خطا احمر يحددها لها كونها الشقيقة الكبرى التى اسست فى علاقاتها مع الأشقاء العرب مبادىء يمكن الا تحيد عنها. وهى ان السلاح العربى لايرفع فى وجه السلاح العربى. ذلك كان المبدأ المصرى الذى مارسته مصر عربيا ثم الذى نقلته عام ١٩٦٤ إلى العلاقات الإفريقية فى مؤتمر اديس ابابا. فى ذلك المؤتمر حدد جمال عبد الناصر ومعه قادة إفريقيا ومنهم هيلاسلاسى اسس العلاقات، وإن كانت ان النزاعات بين الدول او الحكومات الإفريقية سواء كانت على الحدود او لأية أسباب اخرى، لا تحل بقوة السلاح. فقد كان ذلك الأساس من فكر وإبداع المصريين. وهو أساس صائب. ويأليتهم إتبعوه فى العلاقات العربية عام ١٩٩٠ وفى إفريقيا بعد ذلك، لكنا وفرنا جهودا كبيرة بذلناها وقدرات عظيمه بددناها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية